



د. نادر رياض

رئيس لجنة السلع الهندسية بجهاز حماية المستهلك

وفي محاولة دعوب يعمد الغشاشون في السعي وراء تفنين قبح مايرتكبون، فإنهم لا يعدمون الوسيلة في استقطاب بعض ذوى الأقلام والأصوات العالية مستغلين عدم إلمام البعض بثوابت لايجوز المساس بها، مثل عدم اغتصاب حقوق الغير من اسماء ماركات عالمية ومحليه مسجلو عدم طرح بضائع في الأسواق منسوب مصدرها لغير أصحابها بالغش والتلبيس .

كما ان الاولى بالمواصفات القياسية لاي دولة ان تتبع بكل دقة، لأن هذا يعتبر من مؤهلات اي صناعة تستحق ان يطلق عليها مسمى صناعة، حتى وان كانت في دولة نامية فما بالنا بالدول الواudedة التي لها طموحاتها وتمتلك كامل الادوات لتحقيق انطلاقه صناعية واقتصادية وتنمية مثل مصرنا الحبيبة كما نريد لها ان تكون .

كما انه الاجدى لكل ذى حرفة ومهنة وصنعة ان يوظفها ضمن المنظومة الصناعية المتكاملة فیأخذ موقعه منها، إما كصناعة مغذية او صناعة متكاملة يفخر بأن يضع اسمه عليها ليصل بعد فترة طالت او قصرت ليجد مكانه محفوظا بين رجال الصناعة المرموقين يفخر به ابناءه ويكملون المسيرة من بعده .

فالوصول للصدارة في صناعة ماقد لا يحتاج الى النصيب الاكبر من التعليم للسير في هذا الدرب الواعد ، فتاریخ الصناعة في مصر يأتيها بأسماء لامعة تحاط بالاحترام والتقدير بعد اجيال من رحيلها مثل سيد ياسين رائد صناعة الزجاج والبلور في مصر الذي لم يتل نصيبه الكافى من التعليم الا انه كرجل عصامي أصبح استاذا في مهنته وطبق كل المعايير الصناعية التي لم تكن تدرس في هذا الحين إلا في كبرى الجامعات، فقد تولى الامانة فحفظها ونماها وجعل من مصنعه مدرسة حقيقة للتنمية الفنية والبشرية وخلد التاريخ اسمه بين عظام الامة. وللملم بطبيعة الشعب المصرى العريق الراسخ في الاصالة يعرف دون ادنى شك انه شعب طيب فهو بمسلميه ومسيحييه ذو خلفية يقينية يتمسك بالاخلاق والسلوك المنضبط والمjalل للغير، ومرجعية تلك الخلفية الاخلاقية دون ادنى جدال تعود الى التعاليم الدينية الاسلامية والمسيحية بلا تفرقة ولا استثناء.

فنرى في كثير من الاحيان المسيحيين يستعملون اقوالا في تعاملاتهم ذات أصول اسلامية والعكس صحيح ، فنرى من يقول «عفا الله عما سلف » «والصلح خير » اما على جانب التعاملات والنهى عن الغش فنجد الدين الاسلامي بتعاليمه يمثل اغنى المصادر التي اثرت التعاملات التجارية واثرت فيها ، فبدءا من «اوْفوا الكيل» وفي قول اخر «ولا تخسروا الميزان» اذ انه فرق بين المكافيل والموازين حتى لا يتذرع المذرعون و«من غشنا فليس هنا» وفي موضع اخر «من غش ليس هنا»

ان الله يحب إذا عمل احدكم عملاً ان يتقنه» وهذا اضاف عنصر الجودة للعمل وليعلى من شأنه أمعن في وصف المفسدين في الارض وغلوظ لهم القول والعقوبة وجعلهم الاولى بأن يتهرر المجتمع دون رحمة او شفقة، في حين وصفت الاقوال الاسلامية الرجل الفاضل في تعاملاته بأنه «سمح اذا باع وسمح اذا اشتري» وفي هذا حكمة لا تحتاج منا لطول بحث لنصل الى حكمة خلف هذه المقوله الا وهي ان البائع انما هو مشترى في ذات الوقت فقد يبيع سلعة ويشتري سلعة كمدخلات صناعية ويضيف اليها ثم يبيعها بعد ذلك، اى ان الغش اذا بدأ منه فسيستشرى خطوه ليعود إليه، وكما يقال فإنه على الباغى تدور الدوائر .

كل هذه امور طيبة تفيد من يعتبر ويتحذز لنفسه جانب الصواب ليصبح مواطنا صالحا اخذا وعطاء، اما من اتخذ من الفهلوة والشطارة واستسهله غش الاخرين والسيطرة على جيوبهم فإنه في ظل المجتمعات التي تنظمها لوائح وقوانين منذ مئات السنين فإن يد القانون لابد ان تطوله لأن المجتمعات والدول لاتنمو وتزدهر على اساس الغش والجريمة، وانما تقوم على العلم والعمل والفضيلة واحترام القوانين.

لاشك في ان الدولة فيما تعلنه في كل مناسبة من تصدى للفساد والمفسدين انما تعنى ذلك حقيقة إذ انه لم يعد يستقيم مع منطق الاحاديث محليا وعالميا ان تزدهر صناعة الغش والتلبيس والتواطؤ في وقت يعلى فيه من شأن الملكية الفكرية وحقوق المؤلف وحقوق الاداء، وتسن فيه القوانين الحماية لذلك، وكذا يدعى المبدعون المصريون لتسجيل اختراعاتهم ويمد بساط التشجيع لاصحاب العلامات التجارية لتسجيلها حماية لها وصيانتها لحقوق أصحابها، حبذا ان مصر كانت من اولى الدول في الشرق الاوسط بل وعالميا التي انضمت لهذه المعاهدات والمواثيق العالمية .

كما يتساند مع اتجاه الدولة للتصدى للفساد والمفسدين ماتطالعنا به الصحف يوميا من حالات ضبط لما اتفق على تسميته «مصنع بير السلم» والتي للعجب الشديد قد تفتشى عددها واستشيرى شرها لتشمل صناعات كنا نظنها بمنأى عن العبث مثل صناعات الادوية - المستحضرات الطبية والكيماوية وملحقاتها من صناعة الشامبو والمنظفات - قطع غيار السيارات ومكونات السلع الهندسية والالكترونية والمنتجات المتصلة بالملك والمشرب على اتساع ارجائها .

ومن الناحية العملية التطبيقية وإن استثناء خطر هذه الصناعات ما كان له ان يتوضع بهذه الصورة لو تم إحكام السيطرة على مخرجات القمامه من عبوات مختلف السلع، اذ انها المدخل الرئيسي لهذه الصناعات، اذ يكفي لاي باحث عن الحقيقة ان يقوم بزيارة لمقابل القمامه، حيث يهولة ما سيراه، فقد تحولت جميعا الى صناعة منظمة باللغة الحجم لفرز القمامه باستخراج العبوات الدوائية وغير الدوائية وتنظيفها كيميائيا بممواد كاوية تعدها شبه جديدة لطرحها للبيع فى اسواق الغش، بل وتورد معها اغطية الزجاجات والمصقات الازمة لها ضمن عملية البيع لتصبح العبوة جاهزة على طبق من الفضة، لاينقصها الا التعبئة بالمواد البديلة وماقبتها من مواد .

اما على صعيد مدخلات الغش للصناعات الهندسية فأنما يتمثل في سوق الخردة والمكعبات والتى تباع في مزادات يجتهد فيها البائع للحصول على افضل سعر سواء كان هذا البائع ذا خلفية حكومية او شبه حكومية او قطاعا خاصا .

والعجب العجاب ان اسعار المكعبات والعبوات السليمه في مظهرها تباع بأسعار مضاعفة لتلك التي يتم اتلافها قبل بيعها من قبل الصناعات الوعائية التي تختلف مخلفاتها قبل التخلص منها حرصا على عدم إساءة استخدامها عن طريق صناعات الغش، وبالتالي تؤهلا للدخول في عملية تدوير المخلفات بصورة سليمة مضحية بذلك بالفارق الكبير في سعر البيع .

اما عن غش المواد الغذائية والمشروبات فحدث ولا حرج . واللافت للنظر انه مع زيادة حالات الضبط للبضائع المغشوشة وجانب من الغشاشين الا اتنا نجد من وقت لآخر اصواتا تعلو بالدفاع عن صناعة الغش والغشاشين بادعاء سبب او اخر، مثل توفير البديل الارخيص او ان المواصفات القياسية ليست لازمة لكل سلعة مع إغفال جانب الامن والامان ومدى الزاميتها، متဂاهلة بذلك فداحة حجم المشكلة والحاجة الملحة لتجريمها بعد ان استشيرى الخطير منها وتفعيل قوانين الدولة الحاكمة للنظام .

# من غشنا ليس هنا



■ بقلم :

د. م. نادر رياض\*

«عفا الله عما سلف» «والصلح خير» أما على جانب التعاملات والنهاي عن الغش فنجد الدين الإسلامي بتعاليمه يمثل أغنى المصادر التي اثرت التعاملات التجارية واثرت فيها ، فبداء من «أوفوا الكيل» وفي قول اخر «ولا تخسروا الميزان» اذ انه فرق بين المكاييل والموازين حتى لا يتذرع المتدربون و«من غشنا ليس هنا» وفي موضع اخر «من غش ليس هنا» و«ان الله يحب إذا عمل احدهم عملاً ان يتلقنه»

وهنا اضاف عنصر الجودة للعمل وليعلى من شأنه أمعن في وصف المفسدين في الارض وغلوظ لهم القول والعقوبة وجعلهم الاولى بيان يتطهر المجتمع منهم دون رحمة او شفقة، في حين وصفت الاقوال الاسلامية الرجل الفاضل في تعاملاته بأنه «سمح اذا باع وسمح اذا استر» وفي هذا حكمة لا تحتاج منا لاطول بحث لنصل الى حكمة خلف هذه المقوله الا وهى ان البائع انما هو مشترى في ذات الوقت فقد يبيع سلعة ويشتري سلعة كمدخلات صناعية ويضيف اليها ثم يبيعها بعد ذلك، اى ان الغش اذا بدا منه فسيستشرى خطره ليعود إليه، وكما يقال فإنه على الباغي تدور الدوائر .

كل هذه امور طيبة تفيد من يعتبر ويتحذز لنفسه جانب الصواب ليصبح مواطنا صالحا اخذا وعطاء،اما من اخذ من الفهولة والشطارة واستسهل غش الاخرين والسطو على جيوبهم فإنه في ظل المجتمعات التي تنظمها لوائح وقوانين منذ مئات السنين فإن يد القانون لا بد ان تطوله لأن المجتمعات والدول لاتنمو وتزدهر على اساس الغش والجريمة، وانما تقوم على العلم والعمل والفضيلة واحترام القوانين.

\* رئيس لجنة السلع الهندسية بجهاز حماية المستهلك

كما ان الاولى بالمواصفات القياسية لاى دولة ان تتبع بكل دقة، لأن هذا يعتبر من مؤهلات اي صناعة تستحق ان يطلق عليها مسمى صناعة، حتى وان كانت في دولة نامية فما بالنا بالدول الواعدة التي لها طموحاتها وتمتلك كامل الادوات لتحقيق انطلاقه صناعية واقتصادية وتنمية مثل مصرنا الحبيبة كما نريد لها ان تكون . كما انه الاجدى لكل ذى حرفة ومهنة وصنعة ان يوظفها ضمن المنظومة الصناعية المتكاملة فیأخذ موقعه منها، إما كصناعة مغذية او صناعة متكاملة يفخر بها يضع اسمه عليها ليصل بعد فترة طالت او قصرت ليجد مكانه محفوظاً بين رجال الصناعة المرموقين يفخر به ابناوه ويكملون المسيرة من بعده .

فالوصول للصدارة في صناعة ما قد لا يحتاج الى النصيب الاكبر من التعليم للسير في هذا الدرس الواعد ، فتاريخ الصناعة في مصر يأتيها بأسماء لامعة تحاط بالاحترام والتقدير بعد اجيال من رحلتها مثل سيد ياسين رائد صناعة الزجاج والبلور في مصر الذي لم ينل نصيبه الكافى من التعليم الا انه كرجل صناعة الغش والشاشيين الا اننا نجد من وقت لآخر اصواتا تعلو بالدافع عن اسرار ارجائهما .

اما عن غش المواد الغذائية والمشروبات فحدث ولاحرج . واللافت للنظر انه مع زيادة حالات الضبط للبضائع المغشوشة وجانب من صناعات الادوية - المستحضرات الطبية والكميائية وملحقاتها من الغشاشين الا اننا نجد من وقت لآخر اصواتا تعلو بالدافع عن اسرار ارجائهما .

قطع غيار السيارات ومكونات السلع الهندسية والاكترونية والمنتجات المتصلة بالمتسلل والمشرب على اتساع ارجائهما .

إغفال جانب الامن والامان ومدى الرزاميته، متجاهلة بذلك فداحة حجم المشكلة وال الحاجة الملحة لتجريمها بعد ان استشرى الخطير على مخرجات القمامنة من عبوات مختلف السلع، اذ انها المدخل منها وتفعيل قوانين الدولة الحاكمة للنظام.

وفي محاولة دعوب يعمد الغشاشون في السعي وراء تقنيات قبح الرئيسي لهذه الصناعات، اذ يكفي لا يباحث عن الحقيقة ان يقوم بزيارة لمقابل القمامنة، حيث يهولة ما سيراه، فقد تحولت جميعا الى صناعة منظمة باللغة الحجم لفرز القمامنة باستخراج العبوات الدوائية وغير الدوائية وتنظيفها كيميائيا بمواد كاوية تعيدها شبه الاجرام لتطرحها للبيع في اسواق الغش، بل وتورد معها اغطية الزجاجات والملصقات الالزمة لها ضمن عملية البيع لتصبح العبوة

لاشك في ان الدولة فيما تعلنه في كل مناسبة من تصد للفساد والفسدين انما تعنى ذلك حقيقة إذ انه لم يعد يستقيم مع منطق الاحداث محليا وعالميا ان تزدهر صناعة الغش والتدليس والتواطؤ

في وقت يعلى فيه من شأن الملكية الفكرية وحقوق المؤلف وحقوق المصنعين لتسجيل اختراعاتهم ويمد بساط التشجيع لاصحاب العلامات التجارية لتسجيلها حماية لها وصيانة لحقوق اصحابها، حبذا ان مصر كانت من اولى الدول في الشرق الاوسط بل وعالميا التي انضمت لهذه المعاهدات والمواثيق العالمية .

كما يتساند مع اتجاه الدولة للتصدى للفساد والمفسدين ماتطالعنا به الصحف يوميا من حالات ضبط لما اتفق على تسميتها «مصانع بير السلم» والتي للعجب الشديد قد تفشى عددها واستشرى شرعا لتشمل صناعات كنا نظنها بمنأى عن العبث مثل صناعات الادوية - المستحضرات الطبية والكميائية وملحقاتها من صناعات الشامبو والمنظفات . قطع غيار السيارات ومكونات السلع الهندسية والاكترونية والمنتجات المتصلة بالمتسلل والمشرب على اتساع ارجائهما .

ومن الناحية العملية التطبيقية وإن استشارة خطر هذه الصناعات ما كان له ان يتوضع بهذه الصورة لو تم احكام السيطرة على مخرجات القمامنة من عبوات مختلف السلع، اذ انها المدخل في محاولة دعوب يعمد الغشاشون في السعي وراء تقنيات قبح الرئيسي لهذه الصناعات، اذ يكفي لا يباحث عن الحقيقة ان يقوم بزيارة لمقابل القمامنة، حيث يهولة ما سيراه، فقد تحولت جميعا الى صناعة منظمة باللغة الحجم لفرز القمامنة باستخراج العبوات الدوائية وغير الدوائية وتنظيفها كيميائيا بمواد كاوية تعيدها شبه الاجرام لتطرحها للبيع في اسواق الغش، بل وتورد معها اغطية الزجاجات والملصقات الالزمة لها ضمن عملية البيع لتصبح العبوة

لا شك أن الدولة فيما تعلنه في كل مناسبة من تصد للفساد والمفسدين إنما تعني ذلك حقيقة إذ إنه لم يعد يستقيم مع منطق الأحداث محلياً وعالمياً أن تزدهر صناعة الفش والتدليس والتواطؤ في وقت يعلى فيه من شأن الملكية الفكرية وحقوق المؤلف وحقوق الأداء وتسن فيه القوانين الحماائية - لذلك وكذا يدعى المبدعون المصريون لتسجيل اختراعاتهم ويمد بساط التشجيع لأصحاب العلامات التجارية لتسجيلها حماية لها وصيانة لحقوق أصحابها حبذا وأن مصر كانت من أولى الدول في الشرق الأوسط بل عالمياً التي انضمت لهذه المعاهدات والمواثيق العالمية.

كما يتساند مع اتجاه الدولة للتصدي للفساد والمفسدين ما تطالعنا به الصحف يومياً من حالات ضبط لما اتفق على تسميته "مصنع بير السلم" والتي للعجب الشديد قد تفشي عددها واستشرى شرها لتشمل صناعات كنا نظنها بمنأى عن العبث مثل صناعات الأدوية - المستحضرات الطبية والكيميائية وملحقاتها من صناعة الشامبو والمنظفات قطع غيار السيارات ومكونات السلع الهندسية والالكترونية والمنتجات المتصلة بالأكل والمشرب على اتساع أرجائها.

ومن الناحية العملية التطبيقية فإن استشراء خطر هذه الصناعات ما كان له أن يتسع بهذه الصورة لو تم إحكام السيطرة على مخرجات القمامنة من عبوات مختلف السلع إذ إنها المدخل الرئيسي لهذه الصناعات. إذ يكفي لأي باحث عن الحقيقة أن يقوم بزيارة لمقابر القمامنة حيث سيهوله ما سيراه، فقد تحولت جميعاً إلى صناعة منظمة بالغة الحجم لفرز

# من عسنا فليس هنا

كلمة - ستر



د. نادر رياض

مخالفاتها قبل التخلص منها حرصاً على عدم إساءة استخدامها عن طريق صناعات الفش وبالتالي تؤهلها للدخول في عملية تدوير المخلفات بصورة سليمة مضحية بذلك بالفارق الكبير في سعر البيع .

أما عن غش المواد الغذائية والمشروبات فحدث ولا حرج ويمكن إيجاز هذه الملاحة المبكية في طرفة أنتي بها ابنتي الصغيرة من المدرسة، إذ قالت هموم الناس في بلادي تنحصر في أربعة هم: هم يبكي - هم يضحك - هامبورجر هم يا جمل .

واللافت للنظر أنه مع زيادة حالات الضبط للبضائع المفسوша وجانب من الفشاشين إلا أننا نجد من وقت لآخر أصواتاً تعلو بالدفاع عن صناعة الفش والشاشين بادعاء سبب أو آخر مثل توفير البديل الأرخص أو أن المواصفات القياسية ليست لازمة لكل سلعة مع إغفال جانب الأمن والأمان ومدى إلزامية تتجاهله بذلك فداحة حجم المشكلة وال الحاجة الملحة لتجريمها بعد أن استشرى الخطر منها وتفعيل قوانين الدولة الحاكمة للنظام.

كل هذه أمور طيبة تفيد من يعتبر ويتحذ لنفسه جانب الصواب ليصبح مواطناً صالحاً أخذها وعطاء، أما من اتخاذ من الفهلوة والشطارة واستسهـل غش الآخرين والسطو على جيوبهم فإنه في ظل المجتمعات التي تتنظمها لواحـق وقوانين منذ مئات السنين فإن يد القانون لا بد أن تطوله لأن المجتمعات والدول لا تنمو وتزدهـر على أساس الفش والجريمة وإنما تقوم على العلم والعمل والفضيلة واحترام القوانين.

القمامنة باستخراج العبوات الدوائية وغير الدوائية وتنظيفها كيميائياً بمـواد كاوية تعـيدـها شـبهـ جـديـدةـ لـتـطـرـحـهاـ لـلـبـيعـ فـيـ أسـوـاقـ الفـشـ بـلـ وـتـورـدـ مـعـهـ أـغـطـيـةـ الزـجاجـاتـ وـالـمـلـصـقـاتـ الـلـازـمـةـ لـهـاـ ضـمـنـ عـمـلـيـةـ الـبـيعـ لـتـصـبـعـ العـبـوـةـ جـاهـزةـ عـلـىـ طـبـقـ مـنـ فـضـةـ لـاـ يـنـقـصـهـاـ إـلـاـ

الـتـعـبـةـ بـالـمـوـادـ الـبـدـيـلـةـ وـمـاـ أـقـبـحـهـ مـنـ موـادـ . أما على صعيد مدخلات الفش للصناعات الهندسية فإنـماـ يـتمـثلـ فـيـ سـوقـ الخـرـدةـ والمـكـهـنـاتـ وـالـتـيـ تـبـاعـ فـيـ مـزـاـيـدـاتـ يـجـتـهـدـ فـيـهاـ الـبـائـعـ لـلـحـصـولـ عـلـىـ أـفـضـلـ سـعـرـ سـوـاءـ كـانـ هـذـاـ الـبـائـعـ ذـاـ خـلـفـيـةـ حـكـومـيـةـ أـوـ شـبـهـ حـكـومـيـةـ أـوـ قـطـاعـ خـاصـ . والعـجـبـ العـجـابـ أـنـ أـسـعـارـ المـكـهـنـاتـ وـالـعـبـوـاتـ السـلـيـمـةـ فـيـ مـظـهـرـهـاـ تـبـاعـ بـأـسـعـارـ مـضـاعـفـةـ لـتـلـكـ التـيـ يـتـمـ إـتـلـافـهـاـ قـبـلـ بـيـعـهـاـ مـنـ قـبـلـ الصـنـاعـاتـ الـوـاعـيـةـ التـيـ تـتـلـفـ

لا شك أن الدولة فيما تعلنه في كل مناسبة من تصدى للفساد والمفسدين إنما تعنى ذلك حقيقة، إذ أنه لم يعد يستقيم مع منطق الأحداث محلياً وعالمياً أن تزدهر صناعة الغش والتسلل والتواطؤ في وقت يعلى فيه من شأن الملكية الفكرية وحقوق المؤلف وحقوق الأداء وتسن فيه القوانين الحمائية. كما يتساند مع اتجاه الدولة للتصدى للفساد والمفسدين ما طالعنا به الصحف يومياً من حالات ضبط لما اتفق على تسميتها «مصالح بير السلم» والتي للعجب الشديد قد تفشي عددها واستشرى شرها لتشمل صناعات كنا نظها بمنأى عن العبث مثل صناعات الأدوية - المستحضرات الطبية والكيماوية وملحقاتها من صناعة الشامبو والمنظفات - قطع غيار السيارات ومكونات السلع الهندسية والالكترونية والمنتجات المتصلة بالماكل والمشرب على اتساع ارجائها. ومن الناحية العملية التطبيقية فإن استشراء خطر هذه الصناعات ما كان له أن يتوضع بهذه الصورة لو تم إحكام السيطرة على مخرجات القمامنة من عبوات لختلف السلع إذ أنها المدخل الرئيسي لهذه الصناعات. إذ يكفي لأى باحث عن الحقيقة أن يقوم بزيارة لقارب القمامنة حيث سيهوله ما سيراه، فقد تحولت جميعاً إلى صناعة منظمة بالغة الحجم لفرز القمامنة باستخراج العبوات الدوائية وغير الدوائية وتنظيمها كيميائياً بماء كاوية تعيدها شبه جديدة لطرحها للبيع في أسواق الغش بل وتورد معها أغذية الزجاجات والملصقات الالزمة لها ضمن عملية البيع لتصبح العبوة جاهزة على طبق من الفضة لا ينقصها إلا التعبئة بالمواد البديلة وما أقبحها من مواد.

أما على صعيد مدخلات الغش الصناعات الهندسية فإنما يتمثل في

# من غشنا ليس هنا

بعلم  
دكتور  
مهندس  
نادر  
رياض

[www.naderriad.com](http://www.naderriad.com)

وعدم طرح بضائع في الأسواق منسوب مصدرها لغير أصحابها بالغش والتسلل.

كما أنه الأجدى لكل ذي حرفة ومهنة وصنعة أن يوظفها ضمن النظومة الصناعية المتكاملة فيأخذ موقعه منها إما كصناعة مغذية أو صناعة متكاملة يفخر بأن يضع اسمه عليها.

فالوصول للصدارة في صناعة ما قد لا يحتاج إلى النصيب الأكبر من التعليم للسير في هذا الدرس الواعد. فتاريخ الصناعة في مصر يأتينا بأسماء لامعة تحاط بالاحترام والتقدير بعد اجيال من رحيلها مثل سيد ياسين رائد صناعة الزجاج والبلور في مصر الذي لم ينزل نصيبه الكافى من التعليم إلا أنه كرجل عصامي أصبح استاذًا في مهنته وطبق كل المعايير الصناعية التي لم تكن تدرس في هذا الحين إلا في أكبر الجامعات. فقد تولى الأمانة حفظها وبنها وجعل من مصنعه مدرسة حقيقية للتنمية الفنية والبشرية وخلد التاريخ اسمه بين عظماء الأمة.

والملم بطبيعة الشعب المصرى العريق الراسخ فى الاصالة يعرف دون أدنى شك أنه شعب طيب فهو بمسلميه

ومسيحييه . فنرى في كثير من الأحيان المسيحيين يستعملون أقوالاً في تعاملاتهم ذات اصول اسلامية والعكس صحيح، فنرى من يقول «عفا الله عما سلف» و«الصلح خير» أما على جانب التعاملات والنهى عن الغش فنجد الدين الإسلامي بتعاليمه يمثل أغنى المصادر التي أثرت التعاملات التجارية وأثرت فيها، فبدءاً من «أوفوا الكيل» وفي قول آخر «أوفوا الميزان» إذ أنه فرق بين المكاييل والموازين حتى لا يتذرع المتذرون و«من غشنا ليس هنا» وفي موضع آخر «ومن غش فليس هنا» و«إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه» وهذا أضاف عنصر الجودة للعمل وليعلى من شأنه أمعن في وصف المفسدون في الأرض وغاظ لهم القول والعقوبة وجعلهم الأولى بأن يتظاهر المجتمع منهم دون رحمة أو شفقة، في حين وصفت الأقوال الإسلامية الرجل الفاضل في تعاملاته بأنه «سمع إذا باع وسمح إذا اشتري» وفي هذا حكمة لا تحتاج منها لطول بحث لنصل إلى حكمة خلف هذه المقوله إلا وهى أن البائع إنما هو مشترى في ذات الوقت فقد يبيع سلعة ويشتري سلعة كمدخلات صناعية ويضيف إليها ثم يبيعها بعد ذلك، أى أن الغش إذا بدأ منه فسيتشير خطره ليعود إليه وكما يقال فإنه على الباغى تدور الدوائر.

كل هذه أمور طيبة تقيد من يعتبر ويتخذ لنفسه جانب الصواب ليصبح مواطناً صالحاً أخذًا وعطاء، أما من اتخذ من الفهلوة والشطارة واستسهل غش الآخرين والسطو على جيوبهم فإنه في ظل المجتمعات التي تنظمها لوائح وقوانين منذ مئات السنين فإن يد القانون لا بد أن تطوله لأن المجتمعات والدول لا تنمو وتزدهر على أساس الغش والجريمة وإنما تقوم على العلم والعمل والفضيلة واحترام القوانين.

